جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٣٠٨)

الحاجة إلى استراتيجيات وأساليب جديدة للتنمية لحل مشاكل العمالة وانخفاض الدخل فى القطاعات الزراعية فى الدول النامية

اعداد

دكتور/اسماعيل عرمان

نوفمبر ١٩٨١

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب ريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

الحاجة الى استراتيجيات وأساليب جديدة للتنمية
لحل مشاكل العمالة وانخفاض الدخل
فى القطاعات الزراعية فى الدول النامية

*****

دكتور • اسماعيل محمد عمران

خبير التنمية الاقتصادية وتخطيط القوى العاملة

بوزارة القوى العاملة والتدريب فى مصر

والاستاذ المساعد للاقتصاد بكلية الزراعة جامعة الموصل

=/=/=/=/=/=/=/=/=

١ : مقدمة :

لم تعطى الدراسات الاقتصادية ـ حتى أوائل الستينات ـ أى أهمية للدراسات الخاصة بالقوى العاملة ، بسبب الاعتقاد السائد بأنه فى الدول النامية تكون انتاجية العمالة فى القطاع الزراعى مساوية للصفر أو حول قيمة الصفر ، وذلك لوجود فائض من القوى العاملة فى صور عديدة من البطالة ، ويمكن اعتبار هذه البطالة كمورد ، تحصل منه باقى القطاعات غير الزراعية على احتياجاتها من القوى العاملة بأجور تساوى حد الكفاف ، وأن هذه العمالة لا تحتاج الى أية جهود أو تدريب لرفع كفاءتها الانتاجية لأنها سوف تشغل وظائف لاتحتاج الى مهارات خاصة فى هذه القطاعات

ولكن بعد الستينات بدأ الاهتمام بالدراسات الخاصة بتخطيط القوى العاملة ، وتفاوتت هذه الاهتمامات فى طرقها وأساليبها ، كذلك مرت هذه الدراسات بمراحل عديدة . عموما يمكن تقسيم هذه الأساليب والمدارس الى خمس مجاميع :

(١) المجموعة الأولى ، اهتمت بدراسة جانب الطلب على القوى العاملة بمعالجة مشاكل القوى العاملة فى الدول النامية عن طريق موازنة مشاكل السكان والاستهلاك وعن طريق موازنة الأسعار .

(٢) المجموعة الثانية ، اهتمت بدراسة جانب العرض للقوى العاملة فقط - وقد اهتمت هذه المدرسة بمعالجة مشاكل العمالة عن طريق اعادة توزيع العمالة واختيار المهن .

(٣) المجموعة الثالثة ، اهتمت بدراسة امكانية تغير المستوى التكنولوجى والعمل على امتصاص البطالة المقنعة .

(٤) المجموعة الرابعة ، اهتمت بدراسة كلا من جانب الطلب والعرض على القوى العاملة بهدف اعادة استغلالها بطريقة تؤدى الى زيادة الانتاج .

(٥) المجموعة الخامسة ، وهذه استكملت ما بدأته المجموعة أو المدرسة الرابعة بادماج كل من العرض والطلب وربطهم بالمستوى التكنولوجى ، وركزت هذه المدرسة أساليبها فى معالجة مشاكل العمالة عن طريق تحويل قلب الاقتصاد لهذه الدول من الاعتماد على الزراعة الى الصناعة والاعتماد على الصناعة كدعامة أساسية للدخل القومى والعمالة .

وبالرغم من أن هذه الدراسات والتى يطلق عليهـــــــــــا

Neo-Classical Surplus Labour Theory and Strategy[1]

قد اهتمت بدراسة كلا من جانبى العرض والطلب ومحاولة الموازنة كأسلـــوب لحل كل من مشاكل البطالة وانخفاض العمالة والدخل فى الدول النامية ، الا أن التقييم لهذه الاستراتيجيات التى طبقت فى عديد من الدول قد ثبت فشلها كأسلوب لحل مشكلة البطالة فى هذه الدول لاعتماد هذه الاستراتيجيات والنظرية على فرضيه أن فى هذه الدول توجد العمالة فى القطاع الزراعى فى صورة بطالة مقنعة دائمة • هذه البطالة - التى يفترض أن انتاجيتها الحديـــــة مساوية للصفر - يمكن أن تنقل من الزراعة للعمل فى القطاعات الغير زراعية بدون أن يتأثر مستوى الانتاج فى القطاع الزراعى ، بل ان نقل هذه العمالة - والـتى يمكن أن تعتبر كمورد ولا ينضب للعمالة - للقطاعات الغير زراعية ستـــؤدى الى زيادة انتاجية قطاع الزراعة وعمالة قطاع الزراعـــة •

هذا الفشل أظهر مدى الحاجة الى دراسة امكانية ايجاد استراتيجيات جديدة تلائم الظروف المتاحة للدول النامية • هذه الحاجة الى أساليـــب جديدة جعلت هدف هذا البحث أولا تبيان لماذا فشلت هذه الاستراتيجيات والأساليب عندما طبقت فى بعض الدول النامية ، ثانيا تقديم استراتيجيـــة يعتقد انه اذا ما طبقت فى بعض الدول النامية قد تؤدى الى حل مشكلـــة العمالة وانخفاض الدخل فى هذه الدول •

---

1. Lewis, A.(1952) pp. 400-49; Ranis&Fei(1963) pp. 533-40; Arman,I.(1976) pp.78-102; Meier(1971) pp.62-158; Fei and Ranis(1966) pp. 3-149 and Alen,R.(1967) pp.113-235.

٢ : تقييم لسياسات واستراتيجيات تحويل قلب اقتصاد الدول النامية من الزراعة الى الصناعة لحل مشاكل العمالة :

لاظهار عدم ملاءمة سياسة تحويل قلب الاقتصاد للدول النامية من الزراعة للصناعة ، يجب أن نشرح هذه الاستراتيجيات والنظريات . سنستخدم فى هذا الشرح النموذج الخاص بكلا من آرثور لويس (١٩٥٢) وريفس وفى (١٩٦٣) وعرمان (١٩٧٦)[1] .

بدراسة الرسم رقم (١) والذى يوضح مجتمع نامى عماده الاقتصاد الزراعى وفقا لنظرية neo-classical surplus labor نجد أن مساحة الرقعة الأرضية فى معظم الدول النامية تكون اما محدودة أو غير مستغلة والجزء المستغل يتمثل فى الرسم بالجزء (OT) ويحتاج هذا الجزء من الارض المستغلة الى عمالة حجمها (OA) هذه العمالة (OA) انتاجيتها عبارة عن (TPP_o) . من ثم فان أى اضافة من العمالة لا تنعكس فى زيادة حجم الانتاج Total Physical Producrivity (T P P)

فكل مازاد عن (OA) والتى انتاجيتها (TPP_o) ، ماهو الا عمالة زائدة أو بطالة مقنعة surplus labour ، ولكن اذا أضيفت وحدات جديدة الى الاراضى المستغلة - أى زيادة مساحة الرقعة المستغلة عن الجزء (OT) - فان حجم العمالة المستخدمة فى هذه الحالة ستكون أكبر من (OA) كما أن انتاجية العمالة فى هذه الحالة ستكون (TPP_1) . وحيث

1. Lewis, A.(1952); Ranis and Fei(1963): Fei and Ranis(1966) and Arman, I.(1976).

Diagram : The Agrarian Economy

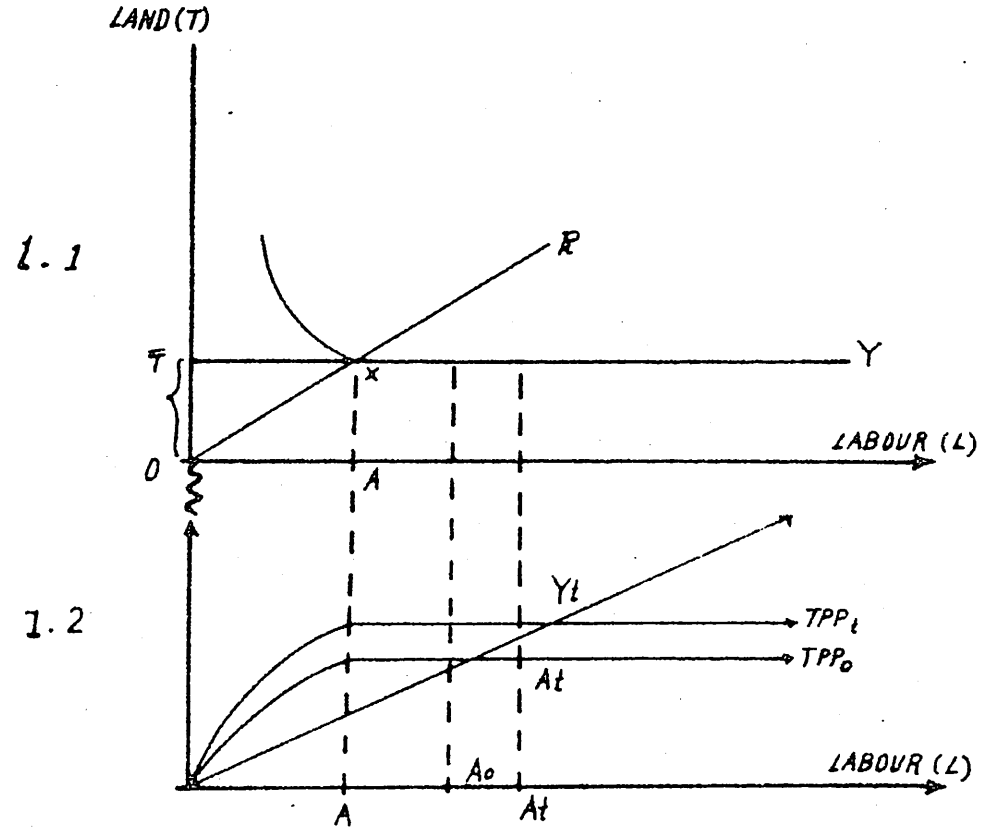

Source : Meier (A71),

أن مساحة الرقعة الأرضية التى يمكن استغلالها فى معظم الدول النامية محدودة أى بمعنى آخر ثابتة ، فان زيادة الانتاج لا تتأتى الا عن طريق استخدام الأساليب الفنية المتقدمة التى تمكن من ارتفاع انتاجية الأرض الزراعية من (TPP_0) الى (TPP_1) . وحيث أن الاساليب المتقدمة لا تتوفر فى معظم الحالات ، لذلك نجد انه فى هذه المجتمعات فان حجم العمالة الموجودة فى القطاع الزراعى والتى تزيد عن (OA) هى عبارة عن بطالة مقنعة انتاجيتها تعادل الصفر أو ما يساوى الصفر - لذلك فمن أجل رفع انتاجية هذه العمالة يجب أن ترفع من قطاع الزراعة حتى تتحقق العمالة الكاملة فى القطاع الزراعى . أما عن العمالة التى سترفع من الزراعة فانها ستوجه الى القطاعات الغير زراعية بنفس الأجر الذى كانوا يتقاضونه فى القطاع الزراعى وهو ما يعبر عنه بأجر الكفاف subsistance wage level وذلك لأنه فى حالة وجود البطالة المقنعة فانه لا وجود لأجر حقيقى مساوى للانتاج . كيف يمكن تحويل العمالة الزائدة من الزراعة الى الصناعة ، هذا ما تفسر النظرية الاستراتيجيات النيوكلاسيكية لفلسفة العمالة .

تعتمد هذه النظرية والاستراتيجيات الخاصة بفلسفة العمالة - والتى طبقت فى كثير من الدول النامية - على أساس تواجد قطاعين ، الأول تقليدى وهو القطاع الزراعى ويتصف بوجود فائض من العمالة ، والثانى قطاع متقدم ولكنه بدائى موجه توجيها تجاريا ومتصل بالسوق المحلى والعالمى ، ويعتبر موردا لهذه الدول للحصول على العملات الأجنبية . القطاعين متداخلين معا ليكونا الاقتصاد القومى لهذه الدول ، ولكن يغلب على الاقتصاد القومى لهذه الدول

الاعتماد على القطاع الزراعى التقليدى فى تكوين أكبر نسبة من الدخل وكمصدر للعمالة فى هذه الـــــدول •

— فى سبيل تحقيق التنمية أو التقدم Development

توكد استراتيجية ونظرية فائض العمالة بأن يجب التحول التدريجى مـــــن الاعتماد على الزراعة كدعامة أساسية للاقتصاد الى الاعتماد على الصناعـــــة على أن يصاحب هذا التحول تحويل فائض العمالة فى القطاع التقليـــــدى (أى الزراعى) الى قطاع الصناعة • نتيجة لهذا التحول فان انتاجيـــــة قطاع الزراعةسترداد • وبالتالى ستتمكن الدولة من مواجهة احتياجاتها مـــــن المواد الأولية والغذائية التى كانت تستهلك من قبيل العمالة الزائدة بالقطـــاع التقليدى • أيضا نتيجة لتوفير العمالة اللازمة لقطاع الصناعة سينمو القطـــــاع الصناعى ليقدم مزيدا من فرص العمل للعمالة الزراعية الزائدة التى كانـــــت انتاجيتها الحدية صفر والتى ستقبل العمل فى الصناعة بأجر يســـــــاوى حـــد الكفـــــاف •

لشرح هذا التحول فى الاقتصاد وفقا للنظرية سنستخدم الرســـــم رقم (2) للتوضيح • يتكون الرسم رقم (2) من ثلاثة أجزاء • المنحنى (2.1) يشرح الوضع فى القطاع الصناعى • المنحنى الثانى والثالـــــث (2.2) و (2.3) يشرح الوضع فى القطاع الزراعى • المنحنيـــــات الثلاثة مصفوفة صفا واحدا وتشترك فى محور رأسى واحد وتقع على مستويـــــات مختلفة من المحاور الأفقية وان أية نقطة على أى مستوى من المستويات الثلاثـــة تمثل نفس النقطة على المستويات الأخرى • فمثلا عند النقطة (T) علـــى

Diagram 2: The Agricultural & Industrial Sectors.

2.1

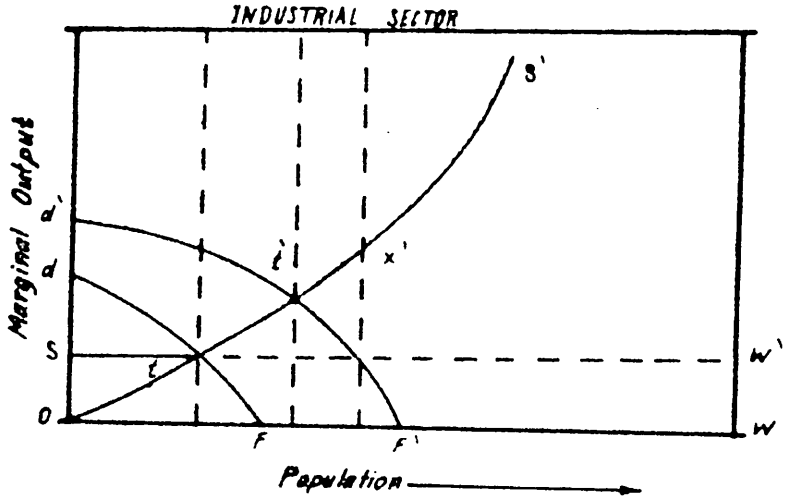

2.2

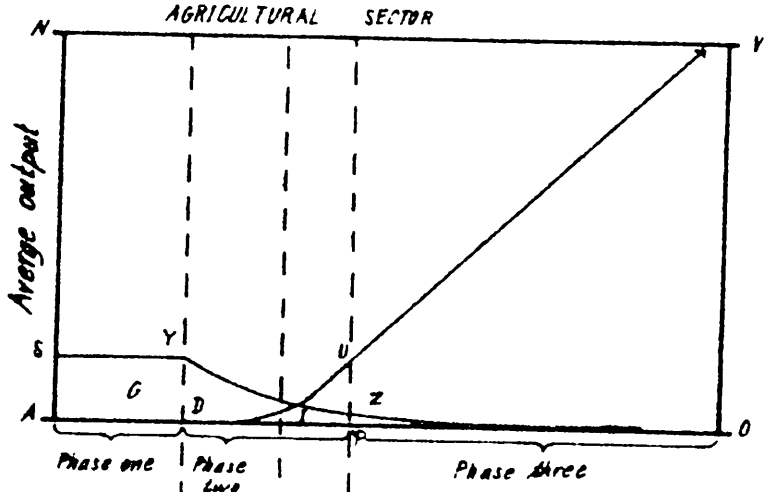

2.3

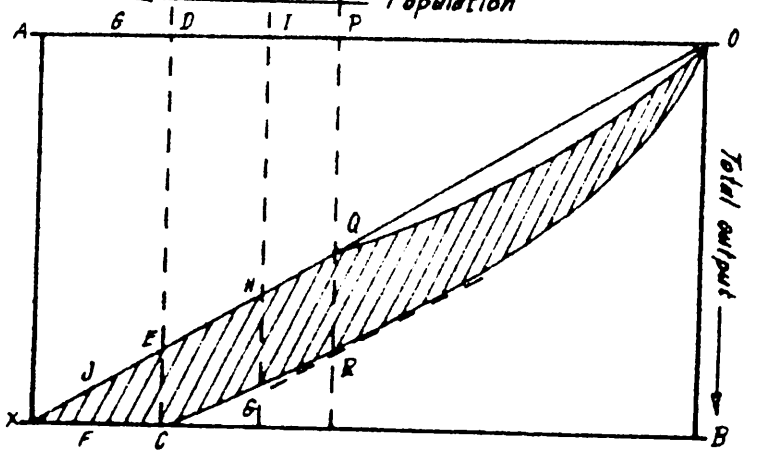

Source : Ranis & Fei (1961)

المحور الافقى من المنحنيات الثلاث ، فان المسافة (OP) تمثل العمالة المستخدمة فى القطاع الزراعـــى .

فى المنحنى الثالث (2.3) ، تقاس القوة العاملة الزراعية المتاحة فى المجتمع الزراعى على المحور الأفقى (OA) وتقرأ الكميـــات من اليمين الى اليسار . كذلك فان الانتاج الزراعى يقاس على المحـــــور الرأسى (OB) ويقرأ من أعلا الى أسفـل .

فى معظم الدول النامية والتى تعتمد على الزراعة كدعامة لاقتصادها نجد أن حجم العمالة فى القطاع الزراعى عبارة عن (OA) وان انتـــاج هذه القوة يتمثل بالمسافـة (AX) . المنحنى (ORCX) يصـف الناتج الكلى الطبيعى للعمالة الزراعية فى القطاع (TPP) . هذا المنحنى له جزء محدب (ORC) يعكس تناقص تدريجى فى الانتاجية الحديـــة للعمال الزراعيين . ثم جزء أفقى (CX) يعكس انتاجية حديـــــة تساوى الصفر . يكون الجزء من العمالة الزراعية الزائدة عن (OD) هـو عبارة عن عمالة زائدة . ووفقا للنظرية النيوكلاسيكية لفائض العمالة ، اذا نقلت هذه العمالة من القطاع الزراعى الى أى قطاع آخر لن يتأثر الانتاج الزراعـــى كذلك تفترض السياسة أن الانتاج الزراعى (AX) للعمالـــة (OA) يستهلك فى قطاع الزراعة . بذلك يكون الأجر السائد فى قطاع الزراعة هـــو عبارة عن ($\frac{OX}{OA}$) أو ما يعادل الميل لـ (OX) . هـــذا الأجر السائد والذى يعادل كلا من ميل (OX) و ($\frac{AX}{OA}$) ، لايتحدد وفقا لسعر السوق أو الطلب على العمالة ، ولكن وفقا للتقاليـــد

(institutions) حيث أن الانتاجية الحدية للعمالة فـــى القطاع تساوى صفـر ٠

فى المنحنى (2.3) تكون (R) هى النقطة الـــتى يتساوى عندها الأجر الحدى (MPP) مع الأجر التقليدى institutional wage حيث المماس (RG) موازى للميل (OX) بالتالى فان (AP) ماهى الا بطالة مقنعة حيث أن بعد نقطة (P) يكون أى انتاج مساويـــا لقيمة تقل عن الناتج الحدى (MPP) ٠ خط الانتاجية الحديـــــة ممثل فى المنحنى الثانى (2.2) بـــ (ADUV) ويكون الانتـــاج فى المرحلة الأولى أى (AD) مساويا الصفر ، وفى المرحلة الثانية (DU) مساويا لقيمة تقل عن الانتاجية الحدية للعمالة (MPP) وفى المرحلـــة الثالثة (UV) اكبر من الصفـر ٠

وفقا لنظرية فائض العمالة ، تنمية القطاع الصناعى سيؤدى الى زيـادة الناتج الكلى والحدى للعمالة فى قطاع الصناعة ٠ لبيان كيفية ذلك ، سنستعيـن بالمنحنى (2.1) الذى يقيس مستوى التوظف فى القطاع الصناعى على المحـور الأفقى (OW) ويقيس مستوى الانتاجية الحدية للعمالة (MPP) على المحور الرأسى ٠ المنحنى (Stt'S') يحدد مستوى العمالة الكاملـــة فى القطاع الصناعى والتى تكون عبارة عن (St) والتى انتاجيتها هـــى عبارة عن (dtf) ٠ أى زيادة فى استخدام العمالة عن (St) تعتبر بطالة غير لازمة للقطاع ٠ حيث أن تنمية القطاع الصناعى تعتمد أساســـا على حجم رأس المال المستثمر ، لذلك فان الناتج الحدى للعمالة (MPP)

سيعتمد أيضا على كمية رأس المال المستثمر (وأن زيادة رأس المال المستثمر سيؤدى بالتالى الى زيادة الناتج الحدى (MPP) من (dtf) الى (d't'f')[1].

ولما كانت هذه التنمية ستحتاج الى توظيف وحدات جديدة من العمالة فان المنتجين سيعملون على الحصول على الوحدات المطلوبة من العمالة من قطاع الزراعة نظرا لعدم توفر هذه الوحدات داخل القطاع نفسه . هذه الكمية من وحدات العمالة التى ستمتص من قطاع الزراعة وتمثل فى الرسم بالكمية (DP) والتى انتاجيتها الحدية تعادل الصفر أو قيمة حول الصفر . وهكذا سيحل امتصاص العمالة الزائدة من قطاع الزراعة فى قطاع الصناعة مشكلة فائض العمالة داخل القطاع التقليدى (الرسم 2) .

الاختبار لهذه الاستراتيجية النظرية التى طبقت فى دول كثيرة أظهر عدم تحقيقها للفروض فى عديد من الدول وبالتالى فشلت سياسة تحويل اعتماد الاقتصاد من على الزراعة الى الصناعة فى حل مشاكل العمالة فى الدول النامية[٢] .

يعزى هذا الفشل الى أن معتنقى هذه السياسة قد عالجوا مشكلة فائض العمالة وانخفاض الدخل بطريقة لا تتناسب مع اقتصاديات هذه الدول ولا مع الايدولوجيات المتبعة فى هذه الدول ، بالاضافة الى انهم قد طبقوا الفروض الخاصة بهذه النظرية والاستراتيجية بغض النظر عن المحددات التى تضمن

---

1. Ackley,G.(1961); Hicks(1966); Alen,R.(1967) pp. 113-235; Ranis and Fei(1963) pp.533-40; and Arman I. (1976) pp. 78-102

(٢) Arman,I.(1976); Yudelman(1972); Streeten,P.(1968); and Fei and Ranis(1966).

نجاح أو فشل هذه السياسة فى مثل هذه الدول . الأمر الذى أدى الى صورة عكسية كما حدث فى الهند ومصر وايران وباكستان (١) . فلقد وجد أن معدل الزيادة فى قوة العمالة الكلية فى كل من الهند وباكستان ومصر وايران فى الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٨ تتراوح بين ٢ر٢ الى ٢ر٨ ٪ فى حين كانت الزيادة السنوية فى فرص العمل فى قطاعات الصناعة والقطاعات الغير زراعية تتراوح بين ٢ر٧ الى ٤ر٥ ٪ .

وهذه الزيادة غير كافية لكى تمتص البطالة الموجودة فى القطاع الزراعى وجد أن نسبة البطالة الى قوة العمل قد أخذت فى الزيادة فى هذه الدول حيث تراوحت بين ٤ الى ٤ر١٩ ٪ فى الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٨ . كما انه وجد أن العمالة الممتصة من قطاع الزراعة فى الدول الأربع هى DP_3, DP_2, DP_1 بدلا من DP_4 (رسم 4,3,2) يرجع هذا القصور الى عدم امكانية توفير رأس المال اللازم للتحول المطلوب حيث أن قيمة الاستثمارات التى توفرت لهذه الدول لم يكن كافيا لكى يحدث التحول من (dtf) الى ($d't'f'$) ولكن تم فقط احداث تحول المنحنى (dtf) الى ($d'_1t'_1f'_1$) فى حالة الهند و ($d'_2t'_2f'_2$) لحالة مصر و ($d'_3t'_3f'_3$) لحالة باكستان و ($d'_4t'_4f'_4$) لحالة ايران (رسم رقم 3 و 4)

---

(١) لمعرفة مدى فشل هذه السياسة للتطبيق فى الدول النامية فلقد قمنا باختبار فروض النظرية واثرها فى اقتصاديات كل من الهند وباكستان ومصر وايران .

Diagram 1: The Agricultural & Industrial sectors: The Case of Egypt and India